لبنان في بيانَيْن

معن البياري

واحدةً من اختلالات عميقةٍ أحدثتها ثقافة السوشيال ميديا، (عربيا)، أنها ضربت اعتبارية المثقف، واقتطعت من مكانة الكاتب، وشوّشت دور الإعلامي. وقد ساهم مثقفون وكتابٌ وإعلاميون عرب في هذا، عندما ارتضوا لأنفسهم ما لا صلة لصفاتهم به، واللعب في غير ملاعبهم، ولم يحرصوا على صيانة الحيّز الذي يختص شغلهم به. ومن هذا القبيل، عندما يقول واحدُنا إن مسارعة مثقفين وكتّابٍ وإعلاميين إلى اتهام حزب الله، بكيفيةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة، في واقعة انفجار مرفأ بيروت، أخيرا، فعلٌ غير جائز، مبدئيا وجوهريا، سيّما في فضاءاتٍ مكشوفةٍ كما «السوشيال ميديا»، فإنه لا يُصادر حقّ أي كان في التعبير عن رأيه وإعلان موقفه، بيساطة، لأن أهل الثقافة والإعلام ليسوا محقّقين ولا جهات اتهام، وإنّ لكل فردٍ كل الحرية في تعيين المسؤوليات عن واقعةٍ معينةٍ على أصحاب المسؤوليات، من باب أن تسمّما في مدرسة ابتدائية في قرية سودانية سيعني مسؤولية محدّدة على وزير التربية والتعليم السوداني، لكن هذا لا يعني اتهام الوزير باقتراف التسميم.

مناسبة المجيء على هذه البديهيات التي صارت التباساتٍ شديدةً تلحق بها بيانان صدرا في اليومين الماضيين، موقّعان من نخبتين طيبتين من المثقفين العرب، غير أن المسافة بينهما شاسعة، تجعل أحدَهما رفيع القيمة والأهمية، في لغته ومنطقه، سيما وأن الموقعين عليه لم يتجاوزوا مناطق فاعليتهم، أهل فكر وثقافة، وهم يأتون على مبادرةٍ محدّدةٍ من أجل لبنان مدني ديمقراطي، ويؤشّرون إلى ما أعمله زعماء الطوائف الحاكمون في هذا البلد. فيما البيان الآخر انفعالي، يرتجل اتهاما جنائيا (إلى حدٍّ بعيد) لجهةٍ محدّدة في لبنان، ويركّز عليها، بشأن تفجير المرفأ، ويذهب إلى تفاصيل عابرة (هل يُشغل مثقفون أنفسهم في بيان للرأي العام بتصريح متعجل لوزير؟!)، ويأتي على ما هو غير محسوم في غير شأن، الأمر الذي أضعف المنطوق العام للبيان، والذي لا أحد يجادل فيه، أي التّضامن مع لبنان وشعبه وضحايا التفجير. والظاهر أن اتساع المسافة بين البيانيْن يعود إلى أن أصحاب البيان الأول (نُشر أنه صيغ بمبادرةٍ من المغربي عبد اللطيف اللعبي واللبناني عيسى مخلوف) يعرفون أن لأيٍّ منا أن يدوّن ويغرّد ما يشاء، وأن يذيع ما يراه، في وسائط الإعلام، وأن يقول قناعاته أيا كانت، أما التوجّه إلى الجمهور ببيان يتضمن مواقف يجتمع عليها من يتفقون عليها فأمرٌ آخر. والبادي أن عدم التمييز بين الأمريْن وراء ما في البيان الآخر من مقادير الارتجال والمنسوب العالي للنبرة الاتهامية الظاهرة، ولخلط أكثر من قصّة ببعضها بافتراض سياقٍ يلمّها، فيما قد لا يكون هذا مؤكّدا بالضرورة.

أظنها المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعطيني حقّ استهجان ما اشتمل عليه «بيان تضامني مع شعب لبنان»، في اعتباره أن القول إن احتمال إهمال إداري تسبّب بكارثة الانفجار في مرفأ بيروت استخفاف بالعقول، فلنتخيّل أن تحقيقا دوليا محترفا وشفافا انتهى إلى هذه النتيجة. لا يريد بيان أصدقائنا هذا غير أمرٍ وحيد، إصدار حكم مسبقٍ على حزب الله، قياسا على افتراضاتٍ صحيحةٍ وأخرى غير مؤكدة، تسبّب الاسترسال فيها بضعفٍ فادحٍ في البيان، ما جعله أشبه بتقرير اتهامي في منصّةٍ إعلاميةٍ لها أجندتها ضد حزب الله الذي تستحق فظائعه في سورية، وأفعالُه في غير ملف في لبنان، كل انتقاد ورفض، غير أن لكل مقام مقال.

بأتّزان واعتدال راقٍ بكل مفردةٍ فيه، جاء بيان «الحياة للبنان» على الجوهري والعميق في موضوعه. لم يُنشغل من صاغوه، والموقّعون عليه، بما يقيم فيهم من رفضٍ لحزب الله (بعضهم أشد سخطا من بعض أصحابنا أولئك). ذهبوا إلى الوظيفة الأهم للمثقف، عندما يتوجّه مباشرة إلى الرأي العام بنداءٍ أو بيان موقف، وهي هنا تتعلق بما صار شديد الإلحاح للبنان ومواطنيه، وما جدّدت التأكيد عليه فاجعة المرفأ. قال البيان كل شيءٍ عما يقترفه الحاكمون في لبنان الذين يتعاملون معه كفظيعة حرب. لم يعيّن طرفاً محدّدا، لأنه يشمل الجميع. وجاء، على ما يهدّد وجود لبنان نفسه، وانعكاس ذلك على المنطقة، ونادى بإسقاط الطبقة الفاسدة ..

بإيجاز، لا تنكتب بيانات المثقفين بالنيّات الصادقة، ولا بالانفعالات المتسرّعة، وإنما بمعرفة كاتبيها مساحاتهم، وهذه بداهةٌ أوسع من فشّة خلقٍ ضد حزب الله أو غيره.

الحصاد المرّ للشعبوية

سمير حمدي

غالبا عندما تنهار الأنظمة الاستبدادية، وتفشل النخبة السياسية الجديدة في حل الأزمات المتراكمة، والتي تجد جذورها أساسا في الخيارات الرسمية للدولة، ومنوال التنمية الذي كان سائدا قبل الانتقال الديمقراطي، يتوجه الناس إلى البحث عن حلول سحرية تتجسّد غالبا في القوى والشخصيات الديماغوجية أو الشعبوية، وفي أحيان أخرى يحاولون العودة إلى الماضي، والبحث عن طاغية جديد، معتقدين أن بإمكانه اجتراح المعجزات، لتختفي الأزمات، كما لو كانت بسحر ساحر، غير مدركين، للأسف، أن الزمان لا يعود إلى الوراء، وأن زمن المعجزات قد انقضى، وأنهم أضافوا إلى أثقالهم زيادة على أحمال الفقر والجهل والتخلف حملا أشد هو نير الاستبداد.

شهدت امبركا اللاتينية، في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، انهيارا للأنظمة العسكرية بعد حصول مصالحات بين الأنظمة والأحزاب اليسارية المعارضة، ولكن الأزمات الاقتصادية والفساد استمرّت تجثم على هذه الدول التي عرفت حينها موجة لصعود شخصيات شعبوية، استفادت من الوضع، لتصل إلى الحكم، ومن هذه النماذج نجد ما جرى في الإكوادور. سنة 1996 صعد إلى الرئاسة رئيس من أصل عربي، اسمه عبد الله خايمي بوكرم.

استغل الرجل الأزمة الاقتصادية ورفع شعارات شعبوية، ورقص مع الناس في الشوارع، وسكب المشروب الوطني على صدره وهو يرتدي التبان القصير، وصلى في الكنائس، وزار المناطق الأكثر فقرا في أحيائهم. وفي بلد عدد سكانه 12 مليون نسمة، ولديه ثروة نفطية، ولكنه يعاني من فساد الاستبداد السابق، حيث يبذلون ما في وسعهم لتدمير المسار الديمقراطي، مستغلين الديمقراطية ذاتها أداة للهدم. وإذا كان من الطبيعي أن تنطوي الممارسة الديمقراطية على مخاطر سوء استخدامها، أو صعود من لا يؤمن بها أصلا، فإن هذا لا يعني ترك المجال فسيحا للفوضى، أو للعودة إلى مربع الاستبداد الذي عانى الشعب التونسي طويلا للتحرر منه، وهو بالقطع لن يقبل العودة إليه تحت أي مبرّر.

(كاتب تونسي)

(البرلمان)، وقرّر عدم أهلية الرجل للحكم، ففرّ هاربا إلى بنما، ليتم اكتشاف قضايا اختلاس وسوء تصرّف متعلقة بذمته (لا تزال تلاحقه).

بعد سقوط الرئيس المجنون، جاءت الانتخابات الرئاسية سنة 1998، وظهرت شخصية شعبوية أخرى، هذه المرة هي جميل معوض، وهو أيضا من أصل عربي، أستاذ جامعي يتولى تدريس الاقتصاد في جامعة العاصمة كيتو الوطنية، قدّم نفسه بوصفه يمثل توجها جديدا من خارج النخب الحزبية، حيث لا ينتمي إلى اليمين أو اليسار، ولا تاريخ حزبياً له، وشاع عنه نظافة اليد. وضعت الأقدار الأستاذ الجامعي في مواجهة رجل أعمال فاسد ومشبوه، هو الملياردير الفارو نوبوكوا، واستطاع جورج جميل معوّض تحقيق الانتصار. وبعد توليه الرئاسة، بدأت المشكلات تتفاقم، وكان واضحا أن الرئيس لا يميز بين النظريات الاقتصادية التي كان يدرّسها للطلاب وإيجاد حلول لمشكلات واقعية.

الأزمات ذاتها تتكرّر، وتفضي إلى نتائج متشابهة وكوارث متماثلة، لكن الشعوب لا تتعلم من تجاربها، فضلا عن أن تستفيد من تجارب غيرها. وما يجري اليوم في تونس فيه إحالة إلى نموذج مماثل، بصعود رئيس إلى الحكم من دون برامج أو خطط أو تصور واضح للحكم. ومن خلال تمسكه بلعبة الأوانس المستوردة في العلاقة بين مواقع السلطة الثلاثة، أعني مجلس النواب والرئاسة ورئاسة الحكومة، والتشبث بالشكليات الدستورية، من دون سعي إلى التواصل مع كل ممثلي الطبقة السياسية والمنظمات الاجتماعية للخروج من الأزمة. وفي مقابل هذا المسار، ينمو توجه آخر يمثله أنصار نظام الاستبداد السابق، حيث يبذلون ما في وسعهم لتدمير المسار الديمقراطي، مستغلين الديمقراطية ذاتها أداة للهدم، وكأن من الطبيعي أن تنطوي الممارسة الديمقراطية على مخاطر سوء استخدامها، أو صعود من لا يؤمن بها أصلا، فإن هذا لا يعني ترك المجال فسيحا للفوضى، أو للعودة إلى مربع الاستبداد الذي عانى الشعب التونسي طويلا للتحرر منه، وهو بالقطع لن يقبل العودة إليه تحت أي مبرّر.

(كاتب تونسي)

تفتيت العرب بين المؤامرة والميدان

مهنا الحبيل

هناك تطورات مستمرة، في مدارات الأحداث اليوم، تعصف بالوطن العربي، ما بعد اندلاع الثورة المضادة، وحربها الشرسة التي استثمرت أخطاء الربيع العربي في كوارث ومشاريع تفتيت، سواء في ليبيا أو سورية أو اليمن أو العراق أو لبنان، هذا في مستوى الاشتباك الميداني المسلح أو الأمني العنيف، ثم أضف مصر وتونس وحتى السعودية لأسباب مهمة سنستعرضها، وربما دولا أخرى ستتأثر كأحجار رقعة الشطرنج.

وعلى الرغم من أن بعض التحليلات المتشائمة أو المتفائلة رسمت تصوراً يستشرف الواقع الذي ستؤول له هذه الدول، إلا أن عجلة الأحداث تسقطها، أو تتجاوزها. وبالتالي لم يثبت على الواقع وجود حل سياسي نسبي، ولو كان ظالماً، يوقف آلة الحرب في سورية، مع بقاء الأسد في مقابل بعض الضمانات للسلام الأهلي وتأمين اللاجئين، ومشاركة رمزية ضعيفة للمعارضة، ولا يعتبر هذا الملف مركزيا في مفاوضات أنقرة وموسكو، فضلاً عن موقف طهران.

وعلى الرغم من أن الوصول إلى هذا المستوى مهم جداً لدى الأتراك، لكونه مدخلا للتخلص من ملف اللاجئين، لكن الروس لم يحرصوا مطلقاً عليه، وتم تفريغ كيان المعارضة السياسية، بعد أن ضُفيَ الميدان، ووظف أغلب ما تبقى ميدانياً للصراع مع الهامش الكردي، أي أن موسكو وواشنطن، ومن خلال النظام الدولي الأساريين الأكراد، لا يزالون يديرون اللعبة، وفقاً لقاعدة مستقبل الشمال السوري، والبعد القومي التعدّدي المضطرب فيه.

وفي العراق، على الرغم من تضحيات الشباب في الثورة الثقافية السياسية، والضغط الأميركي لمصالحها، إلا أنه لم يسفر عن قوة تذكر لرئيس الحكومة، مصطفى الكاظمي، المدعوم من واشنطن، بل إن تصفية هاشم الهاشمي، رحمه الله، الذي كرّس آخر حياته لعمل موازنة واقعية، تحمل العراق إلى نوع من المدنية تستوعب نفوذ الشيعية السياسية، كانت صفعةً مباشرة للكاظمي. وبالتالي، عادت قواعد اللعبة تتجاذب بشراسة على حساب العراقيين، بعد أن استُخدم التيار الصدري لمحاصرة شباب الثورة، ونُفذت جدولة أمنية للتصفيات في صفوفهم.

وفي المشهد اليمني، فإن اتفاق أبوظبي والرياض على وقف الحرب تطوّر في سيناريوهاته، ووصل إلى مرحلة نقل المستوى السياسي لحكومة من ملف اللاجئين، لكن الروس لم يحرصوا مطلقاً عليه، وتم تفريغ كيان المعارضة السياسية، بعد أن ضُفيَ الميدان، ووظف أغلب ما تبقى ميدانياً للصراع مع الهامش الكردي، أي أن موسكو وواشنطن، ومن خلال النظام الدولي الأساريين الأكراد، لا يزالون يديرون اللعبة، وفقاً لقاعدة مستقبل الشمال السوري، والبعد القومي التعدّدي المضطرب فيه.

وفي العراق، على الرغم من تضحيات الشباب في الثورة الثقافية السياسية، والضغط الأميركي لمصالحها، إلا أنه لم يسفر عن قوة تذكر لرئيس الحكومة، مصطفى الكاظمي، المدعوم من واشنطن، بل إن تصفية هاشم الهاشمي، رحمه الله، الذي كرّس آخر حياته لعمل موازنة واقعية، تحمل العراق إلى نوع من المدنية تستوعب نفوذ الشيعية السياسية، كانت صفعةً مباشرة للكاظمي. وبالتالي، عادت قواعد اللعبة تتجاذب بشراسة على حساب العراقيين، بعد أن استُخدم التيار الصدري لمحاصرة شباب الثورة، ونُفذت جدولة أمنية للتصفيات في صفوفهم.

وفي المشهد اليمني، فإن اتفاق أبوظبي والرياض على وقف الحرب تطوّر في سيناريوهاته، ووصل إلى مرحلة نقل الشرعية إلى شخصية أخرى، أو توقيع الرئيس عبد ربه منصور هادي اتفاقية جديدة، بعد أن وقع اتفاقا يضمن سيادة أبوظبي، من خلال المجلس الانتقالي في الجنوب، وبرغبة سعودية، لكون الرياض اليوم حريصة على أن تُحتوى هزيمتها العسكرية بإطار سياسي، يضمن وقف إطلاق النار مع الحوثيين، ثم يترك الشمال إلى مصيره، فوقف الحرب هنا سيكون على جسدٍ هشّ قابلٍ لانفجارات متشظية.

وفي المغرب العربي الكبير، كادت الحرب السياسية التي سعّرها محور أبوظبي، أن تُسقط ميثاق صمود تونس السياسي لصالح بقاء الدولة المدنية بعد الثورة، ولا يزال التجاذب شرساً، وخصوصا مع صعود فكرة الصراع الثقافي، في استدعاء المرجعية العثمانية، وقلق الجزائر وتونس من ارتداد الصراع الليبي.

وفي ليبيا ذاتها، هناك فرصة للحل السياسي، لو كان الحل مقبولاً لدى أطراف التأثير على الداخل، وتحققت وحدة وطنية نسبية، تضمن عبور الحل السياسي، غير أن تأثرات الحسابات الأوروبية والعربية، وإضافته إلى صراع المحاور عقّدت اللعبة. لقد بدا مشهد البلد وبدمّرها، ويذهب ليقتل الجيران ويهجّرهم ويسوّي مدنهم بالأرض. مع ذلك، لو فتّشنا بين الأوراق المتناثرة مع حطام الانفجار، لوجدنا استدعاءات مماثلة تعود إلى عصر الإمبراطورية العثمانية، وبعضها الآخر يرجع بنا إلاف السنين حتى يصل إلى الفينيقيين، إنها إشكالية الهوية والانتماء القديمة - الحديثة والمتجدّدة باستمرار. وربّما يقول قائلٌ إن كان لا بدّ من المقاضلة بين الاحتلالات والانتدابات، على الرغم من أنّه لا مقاضلة بالسوء، فلا شكّ في أن الفرنسي يبقى أفضل من الأسدي أو الخامنئي.

ليست مصادفة أننا لا نجد في هذا المشرق العربيّ المتشظّي إدراكاً واضحاً لمفاهيم كثيرة لا غنى عنها، كالأمّة والوطن والدولة والدين والهويّة والانتماء والجماعة؛ فهذه جميعها تبدو مجرّد كلمات، إنّها، بشكل أو بآخر، الحوامل أو الأوعية التي تجمع في بوتقتها الناس، وتصنع منهم شعباً ذا روح ونبض ووجود. ومن سوء حظّنا، أو ربّما الأصحّ من سوء فعلنا، أننا لم نتمكّن من صناعة هذه الحوامل والأوعية بالقدر الكافي من الاتقان، أو حتى إننا لم نبذل من الجهد ما يكفي، لنقف أمام مرآة أنفسنا ونخاطبها بضمير مرتاح بما حاولنا فعله على الأقل، حتّى وإن كنّا قد فشلنا. المشكلة أننا بارعون في الهدم والتخريب، وأمّا البناء فهو عصيّ قصيّ علينا كما قال محمود درويش ذات قصيدة.

هذه الدول التي لملمنا مؤسساتها وركّبناها كلماتٍ متقاطعة لا توصل، في مجملها، إلى أيّ معنى سوى إضاعة الوقت وهدر العمر، هي مصيبتنا الكبرى. لقد بنيناها على أكوام من ركام القبائل والإمارات والممالك والأمبراطوريات، ولم نخرج من ركام الإنسان الضائع الممزّق، فنحن هنا وهناك، موجودون ومفقودون، حاضرون وغائبون، ندعو إلى أندلس إن حوصرت حلب، ونحلم بالخلافة الراشدة كلّما مزّقتنا الريح وضاعت أغانينا والقصائد؛ قالها كثيرون بالصوت العالي: لم يعد لنا في هذا البلد مقامٌ، والهجرة مقصدنا وهي السبيل. إلى أين يهاجر اللبنانيّون، الذين ملّوا من الغياب، الذي يشبع هذا العالم بقارّاته السمراء واللاتينية والعجوز والجديدة من جلودهم ولحمهم وأحلامهم؟ هل بات عليهم (كما علينا نحن السوريين وربّما غيرنا كثيرون من العرب والكرد والأفغان والإيرانيين) أن يبحثوا في أقاصي الغرب عن صخرة يتّكئون عليها ويجعلون منها في النهاية تمثالاً لقدر غريب في بلاد بعيدة؟

دولة الإنسان هناك وليست هنا. هناك حيث لا يصنّف الساسة على أساس لونك وعرقك ودينك، حتى وإن كانوا يبحثون عن الفوز بصوتك، هناك حيث لا يصنّفك رجال المال على أساس طولك ولون عيونك ومنبتك وحسبك ونسبك، حتى وإن كانوا في قرارة أنفسهم يعتبرونك مجرّد رقم أو منتج للأرقام في حساباتهم البنكيّة. هناك حيث لا يصنّفك رجال الدين على أساس إيمانك وكفرك، وإن كانوا يرغبون بأن تكون على شاكلتهم ودينهم ومذهبهم وحدهم. هناك حيث لا تموت من الجوع لأنّ قادتك ينهبون رزقك ورزق الطيور أيضاً، ولا تموت فداءً لأحد ولا تعيش لأجل أحد، بل تعيش لنفسك ولأسرتك ومن تحبّ، لأفكارك ومعتقداتك، وأخيراً يأتي الوطن الذي هو أنت، وتأتي الدولة التي هي دولتك أنت، أنت الإنسان.

(كاتب سوري)

> قالها كثيرون: لم يعد لنا في هذا البلد مقامٌ، والهجرة مقصدنا وهي السبيل

لبنان وغيره... ودولة الإنسان

حسان الأسود

في غمرة الفوضى العارمة التي عمّت بيروت بعد انفجار الميناء، طفت على السطح مجدداً أسئلة لم تفارق الأذهان منذ سنوات، ربّما سبقت الحرب الأهليّة اللبنانية، وبدأت منذ تشكّل لبنان بحدوده الحالية. تجلّت إشكالية الهويّة اللبنانية في بعض المظاهر التي عبّر عنها الناس في الشوارع، بدءاً من سبّهم وشتمهم زعماء البلد وقادته السياسيين، وصولاً إلى الترحيب بالرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، وبنائب الرئيس التركي ووزير خارجيّته، فقد تناقلت بعض وسائل التواصل أخباراً عن توقيع عريضة تطالب الرئيس ماكرون بإعادة نظام الانتداب إلى لبنان، كما هتف لبنانيون بحياة الرئيس التركي أردوغان. وهذه الأمور ليست منبتّة عن جذور المشكلة، بل هي من رحم المعاناة، ومن صميم الضياع والإحساس العميق بعدم الانتماء لهذا البلد، الصغير بحجمه الكبير بمشكلاته.

من نافلة القول إنّ حريّة التعبير في لبنان تبقى أكبر واوسع من أي بلد عربيّ آخر، على الرغم من سيطرة النظام الأمني وتحكّمه بمفاصل البلد، ومن فساد نظام المحاصصة الطائفي المستشري، ومن استقواء حزب الله على الناس والأحزاب والمؤسسات الدولة بالسلاح. لذلك رأينا وسمعنا عبر وسائل الإعلام والتواصل المختلفة موجات الغضب الشعبي العارمة ضدّ كل هذه الرموز، ويبدو أن الأصوات لن توقّف عند هذا الحد، فمجالات التصعيد مفتوحة على آفاق لا أحد يعرف نهاياتها أو أشكال تطوّرها!

استدعاء الانتداب الفرنسي عند بعض اللبنانيين يختلف، في جوهره، عن إعلان لبنانيين آخرين، جهاراً نهاراً، تبعيّتهم ولاية الفقيه وانتماءهم لنظامه، لا للبنان فاهله، فشتّان ما بين مُطالب بتمثّل قيم الحريّة والمساواة والإخاء، ولو تحت علم الانتداب والوصاية، ومن يجلب المخدّرات والسلاح والسمّ الرعاف لقتل أهل بلده ومواطنيه، وإفقارهم وتجويعهم، وتهجيرهم، وتدمير مدنهم وقراهم، وتحويلها إلى ركام وأنقاض، وتحويل أهلها إلى لاجئين ونازحين، ومشرّدين في أصقاع الأرض.

> تشارك الأطراف الدولية والإقليمية في التأثير على الدول العربية، وتعزف نفوذها بناءً على مصالحها

مصر القومي في أسوأ صوره وهزالة موقفه، ووضح أن عبد الفتاح السيسي أثر على البنية المعنوية، على شخصية مصر التي أُهينت أمام الموقف الإثيوبي وغيره، ولعب تصدّع الداخل عبر القمع الأمني السياسي المتطرّف للنظام، دورا في تكريس هذا الموقف الهزيل، وإن كانت لعبة التهديد في ليبيا ستكون كارثية، لو دخل الجيش المصري في اشتباك مسلح مع أي طرف ليبي، فضلاً عن حكومة الوفاق، فإن خسائرها كبرى على مصر، لكن الواضح أن قواعد اللعبة في الجيش المصري تجنبت هذا الأمر.

وقس على ذلك تحدّيات يعيشها الصومال وغيره من البلدان التي ذكرنا. أما السعودية فإن ما أقدم عليه العهد الجديد، والتوترات الداخلية وتطور صراعه مع قطر ومع داخله الحقوقي دولياً، والذي تزامن مع أزمة سياسية كبرى داخل الأسرة الحاكمة، بعزّز مخاوف سقوط الدولة وتفتيتها، ويُقرّب المرحلة الزمنية التي لم يتوقعها أسوأ سيناريو تحليل مهني.

وكثيراً ما تردّدت لدى آراي العام العربي فكرة الخوف من سقوط الدول الكبرى، أو تطورات الحرب الأهلية المتعدّدة، وربطها بنظرية المؤامرة، وهي ثقافةٌ لم تكن تنتشر في إطار صحي، بل في إطار مُحبط عاطفياً يخلق نفسية متأزمة، لا روحاً مسؤولةً تسعى إلى جمع شتات مجتمعها، يتشارك في ثقافته الوطنية الحقوقية والسياسية، أو بذل المعروف في أي مدار ممكن.

وحتى نخرج من منطق المؤامرة، بعرض صحيح موضوعي، نقول: تشارك الأطراف الدولية والإقليمية في التأثير على الدول العربية، وتعزّف نفوذها بناءً على مصالحها، لكن في أحيانٍ كثيرة، قد لا تُقدم مباشرة على الدفع بإسقاط الدول أو تحويلها إلى أقاليم منفصلة، وإنما تستعد لهذه اللحظة، وخصوصا في الدول التي تكون جغرافيتها الطبيعية والاجتماعية مهيأة، بعد أن أوجد الاستبداد أرضية الصراع والانفصال الاجتماعي السياسي، وهو يشمل دولا كثيرة ذكرناها.

والمخيف هنا أن تكون السيناريوهات القادمة أسوأ لدول كثيرة، ليس فقط في تغيير الخرائط ولا الاستقلال أو الانفصال، ولكن في الحروب الممتدة عبر هذه الصراعات، في حين أن تصورات العقل الشعبوي الديني توحي وكأن هناك حلا سحريا، يأتي من هذا الطرف أو ذاك، إنقاذا أسطوريا، لا يوجد لها واقع سياسي على الأرض. وليست منهجا تشريعيا في رسالة الإسلام القطعية التي حضّت العرب، بعد البعثة، على تبني التدافع، لأجل الحقوق والعدالة، والقصاص حين التمكّن من الظالم، عبر المدافعة التي تعيشها الأمم في سنن الخلق الكونية. ولذلك الحل هو في فطنة كل قوم، بما فيهم قوم المستبدّين، لتحقيق معادلة إنقاذ لحبل السلام في أرضهم، قبل خرائط الخريف الأخير.

(كاتب عربي في كندا)

كيف تجاوزت الصين الموجة الثانية من كورونا؟

سامر خير احمد

بين منتصف يونيو/ حزيران ومنتصف يوليو/ تموز، الفائتين، تعرّضت الصين لموجة ثانية من الإصابات بفيروس كورونا بين مواطنيها، بعد أن كانت قد نجحت، إلى حد كبير، في تجاوز الموجة الأولى التي استمرت بضعة أشهر منذ أواخر ديسمبر/ كانون الأول 2019، وكانت مقاطعة هوبي، وعاصمتها ووهان في وسط البلاد، مركزاً لها، والحيلولة دون تفشيه مجدّداً. ولم تكن تلك الفحوصات عشوائية تماماً، إذ جرى توظيف تطبيقات الهواتف المحمولة، بمساعدة شركات الاتصالات، لدعوة المواطنين إلى إجراء الفحص على أساس المناطق التي ارتادوها خلال الأيام السابقة، والأشخاص الذين خالطوهم، أو يُحتمل أنهم اختلطوا بهم. كما تم تزويد المواطنين بالمعلومات من خلال تلك التطبيقات، سواء الطلب منهم البقاء في البيوت لاحتمال إصابتهم، أو إعلامهم بأنهم في وضع خطر.

وبينما تعتبر الصين أنها قدّمت، بهذا النجاح الجديد في احتواء الفيروس، نموذجاً لكل الدول الساعية إلى السيطرة على المرض، فإن أصواتاً في أوروبا والولايات المتحدة ما زالت تعتقد أن سلطات الصين فعلت ذلك متعمدة على قبضتها الحديدية في الداخل، وعلى حساب حريات المواطنين من جهة، والنشاط الاقتصادي من جهة ثانية. وبالنسبة للصين نفسها، لو كان هذا صحيحاً، فإنه لا يعيب وحياتهم معياراً رئيسياً لإجراءاتها، ومقياساً لنجاحها، إذ ما فائدة أي معيار آخر لو أدى إلى تزايد الوفيات أو انتشار المرض إلى ملايين الناس في أرجاء الصين ومقاطعاتها المختلفة في الشرق والغرب؟ حدث هذا في وقتٍ كانت فيه مدن رئيسية أخرى في الصين، خصوصاً في جنوب البلاد، حيث مركز النشاط الاقتصادي، مثل شنغهاي وغوانغجو وشينجن، تعيش حياة طبيعية بعيدة عن الخطر، حيث يرتاد الأولاد مدارسهم، ويذهب الناس إلى أعمالهم كالمعتاد.

ربما يكون مردّ ذلك الموقف الناقد إجراءات الصين، من الأصوات الغربية، الخشية من نيات الصين تصدير صورة إيجابية عن نفسها أمام العالم، والظهور بمظهر الحكومة الرشيدة الحريصة على مواطنيها، في وقت تعتمد الدعاية الغربية ضد الصين على تصويرها حكومة قمعية تنتهك حقوق الإنسان، وفي الإطار نفسه، تندرج مواجهة تقديم الصين مساعدات طبية إلى الدول التي يجتاحها الفيروس، حتى لا تظهر بمظهر الدولة المسؤولة التي تهتم بمصالح الآخرين، وذلك عبر اتهامها بأنها مصدر الفيروس، وأنها قصّرت في مواجهته، وإبلاغ العالم عنه في أول الأمر، ما أدى إلى انتشاره عبر القارات. الغريب، هذه المرة، أن الصين سارعت إلى اتهام دول أوروبية بأنها مصدر العدوى التي وقعت في بكين، مستندة إلى القول إن الفيروس الذي ظهر في عاصمتها ينتمي إلى سلالة قادمة من أوروبا، لكنها أقدم من التي انتشرت فيها منذ مطلع العام 2020، وبينما لم توضح السلطات الصينية كيفية انتقال هذا الفيروس إليها، فإنها عزّت وجوده إلى «بعض الأشخاص أو البضائع من الخارج»، كما زوّدت منظمة الصحة العالمية بتسلسل الجينوم الخاص بالفيروس، بناءً على طلب المنظمة. ولا يبدو أن الصراع على تحديد مصدر الفيروس، والدعاية الإعلامية بشأن إجراءات مواجهته، وتقديم المساعدات الطبية لدول العالم، معزول عن التنافس الاقتصادي والسياسي الذي يتوقع أن يندلع عقب تجاوز شهور هذا المرض العالمي الخطير، إذ تدرك الولايات المتحدة، وحليفاتها في غرب أوروبا، أن الصين تسارع، كما فعلت عقب الأزمة المالية العالمية في عام 2008، إلى حجز مساحات جديدة في اقتصادات الدول الأكثر تضرّراً من الفيروس، عبر تملك صناعات وموانئ جديدة فيها، وإقامة شراكات جديدة مع حكوماتها، كذا استجلاب استثمارات أجنبية جديدة إلى أراضيها عائدة جراء تباطؤ العمل في الأشهر الأخيرة، لتجد في الصين تسهيلات أكبر ومصاريف تشغيلية أقل، إذ يدرك خصوم الصين أن نجاحها في ذلك سيكون نقطة تحوّل كبرى لا يريدونها، في مكانة الصين العالمية، واستكمال خطتها «الطريق والحزام» التي ستضمن نموها إلى قوة اقتصادية أكبر مما هي عليه اليوم، وقوة سياسية يُحسب حسابها خلال عقود مقبلة.

(كاتب من الأردن)

> تعتبر الصين أنها قدّمت، بالنجاح الجديد في احتواء الفيروس، نموذجاً للدول الساعية إلى السيطرة على المرض

للضبّاطة الآلية في الصين دور في ضبط انتشار الفيروس (وينك سيليس/فرانس برس)

أمونيوم حيفا ونترات حمص وبيروت

عيسى الشعيبي

كان السؤال الأول الذي دهم عقول من شاهدوا الانفجار المروّع في ميناء بيروت، قبل أن تنجلي الصورة عن دمار هائل وخسائر بشرية فادحة، من الفاعل ومن المستفيد، إن لم تكن إسرائيل المتوعدة، علناً، بتدمير البنى التحتية للبنان وإعادته إلى العصر الحجري إن رُميت بالنار؟ ثم ما الذي استهدفه هذا الفعل الشبيه لانفجار نووي، إن لم يكن مخزن أسلحة ومعدّات صاروخية أخفاها حزب الله عن العيون الإلكترونية المترصدة، من الجو والبر والبحر، بكل موقع يخص الحزب المتحفز للانتقام من مقتل عضو له سقط في غارةٍ على دمشق؟

وكان من العجيب الغريب أيضاً أن ماكينة الحزب الذي ينسب أي اعتداء، بصورة تلقائية، للعدو التاريخي اللئيم، شرعت على الفور في تجهيل الفاعل، وراحت تستجمع شتى الأقاويل النافية مقارنة إسرائيل، ما غيرها، هذا الانفجار الرهيب، زاعمةً أنه ناجم عن حادث عرضي وقع في مستودع لمفرقعاتٍ نارية، ولمّا تبيّن أن من السذاجة استمرار التمسّك بمثل هذه الرواية السخيفة، تم اختراع قصةٍ بديلةٍ، ظلت رائجةً، وهي أن هذا الانفجار تسبب به إهمال إداري. والحق أن الصدمة كانت أكبر من كل ما سبقها من لغو حول الانفجار، حين أطل السيد حسن نصر الله على الرأي العام، بعد أربعة أيام من المصيبة التي حلت بالعاصمة اللبنانية، ليُنفي نفياً تاماً أي صلةٍ لحزبه، القابض على مفاتيح المطار والمعابر البرّية والبحرية، بميناء بيروت، الذي تحدث تنتياهو عن مخزن سلاحٍ فيه قبل عام، خصوصاً العنبر رقم 12، وهو نفيٌ يعرف القاصي والداني أنه غير صحيح، وأن الطير الطائر لا يمر من الميناء إلا بإذن مسبق من صاحب الأمر والنهي في البلد المخطوف من الحرس الثوري.

الأشد هولاً من هذا النفي المستخف بعقول الناس أن نصر الله تجاهل في كلمته تلك أي إشارة إلى احتمال أن تكون إسرائيل واقفةً خلف هذا الانفجار الفاصل بين زمنين لبنانيين، حيث قلّل من استخدام إصبعه، وأكثر من توظيف براعته الخطابية، لتبرئة العدو من ارتكاب هذه الجريمة النكراء، مضيفاً أنه يعرف ميناء حيفا أكثر مما يعرف عن ميناء بيروت، معيداً إلى الذاكرة تهديده قبل أربعة أعوام بقصف خزّانات الأمونيوم في خليج حيفا، وقتل عشرات الألوف. بحسب التقارير الصحافية، أخلت إسرائيل تلك الخزانات قبل ثلاثة أعوام، إلا أن خليج حيفا لا يزال زاخراً بمصانع الكيميائيات. وفي التقارير أيضاً أن 2750 طناً من نترات الأمونيوم التي وصلت، بتمايل مسكوت عنه، إلى ميناء بيروت، كانت على مدى ست سنوات تحت تصرّف الدويلة التي ابتلعت الدولة، تأخذ منها ما يلبي احتياجاتها لصناعة المتفجّرات، إلى حد لم يتبق في الميناء اللبناني، لحسن الحظ، سوى 300 طن، وإلا لكان الانفجار قد مسح بيروت وضواحيها عن وجه الأرض. ووفق أنباءٍ تتطلب لجنة تحقيق للتثبت من صحتها، أمدّ الحزب الذي ادّعى أن الطريق إلى القدس تمر من حمص حليفه في دمشق بما كان يلزمه من مادةٍ مناسبةٍ لصناعة البراميل المتفجرة التي كانت تنهال على البشر والحجر في البر السوري بلا حساب، سيما وأن مشاهد بعض تلك الانفجارات تبدو اليوم عينات صغيرة لانفجار بيروت الكبير. وبالتالي، فإن ما جرى للسوريين بالمفرّق جرى للبنانيين بالجملة، وكله بفعل فاعل واحد اسمه حزب الله.

ولعل رفض حزب الله تشكيل لجنة تحقيق دولية، بذريعة الحرص على السيادة اللبنانية، والهجوم المتصاعد على المطالبين بمثل هذه اللجنة، ينبع من الخوف على انكشاف هذا السر، المقدّر له أن يفتح أوراقاً أخرى مطوية، قد تكون أشد خطورة، إذا تولى اختصاصيون من الأمم المتحدة جمع الحقائق المتصلة بوصول الباخرة وكيفية الاستيلاء على حمولتها، ومضى الخبراء، في تتبع دهاليز استخدام منجمها المميت، وهو أمرٌ لا يحول دونه سوى التلويح بحربٍ أهلية.

وربما لهذا السبب الذي بات يشي بنفسه عن نفسه، ظهر زعيم حزب الله، في إطلالته أخيراً، هادئاً على غير

لبنان بين انفجار المرفأ وانفجار المجتمع

عبد الباسط سيدا

خلّف انفجار، أو تفجير مرفأ بيروت نحو مائتي قتيل وآلاف الجرحى، ومفقودين تحت الأنقاض. ألحق أضراراً مادية كبيرة بغالبية أحياء بيروت، خصوصا القريبة من موقع الانفجار. وتسبب في بث الذعر الفردي والجمعي، واستحضر الهواجس المكبوتة في اللاشعور اللبناني.

قارن بعضهم هذا الانفجار بقنبلة هيروشيما في 6 أغسطس/ آب 1945، ربما رغبةً في توجيه أصابع الاتهام إلى أميركا أو إسرائيل؛ في حين أن آخرين تدخلوا سريعاً، ليقولوا إن من الأصح أن نقارن بين ما حصل في مرفأ بيروت وكارثة تشيرنوبل 26 إبريل/ نيسان 1986 التي حدثت بفعل الفساد الذي كان ينخر في جسم الاتحاد السوفييتي. وهناك من قارن بين قوة انفجار المرفأ وذاك الذي استهدف موكب رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، رفيق الحريري، 14 فبراير/ شباط 2005، والذي تسبب كما هو معروف في مقتله و21 شخصاً آخرين.

وقد جاء انفجار مرفأ بيروت في خضم النتائج الكارثية لسيطرة حزب الله على الدولة اللبنانية، بالتحالف مع التيار العوني الذي أخلّ بالتوازنات اللبنانية المعهودة، وساهم في ربط لبنان بمشروع إيراني إقليمي، لا مصلحة وطنية لبنانية فيه. وإنما هو مشروعٌ يستهدف زعزعة الاستقرار وتهديد الأمن في الإقليم بأسره، ويستنزف طاقات منطقتنا على صعيد الموارد الطبيعية والبشرية، ويسلّم مصير أجيالنا المقبلة إلى المجهول الذي لا يبشّر بأي خير، إذا ما استمرّت الأوضاع القائمة في مساراتها الحالية.

كان مرفأ بيروت يشكل ثقل المدينة الاقتصادي، ورمزها الحضاري الانفتاحي، فلبنان بلد يقوم على الاستيراد والتصدير؛ وللمرفأ أهمية قصوى في هذا المجال. وليست هذه الخاصية بالنسبة إلى لبنان طارئة، بل كانت على مر العصور منذ أيام الفينيقيين، وربما قبلهم. وتؤكد الشواهد التاريخية، بكل وضوح، صلات الفينيقيين مع أوروبا عبر قبرص واليونان، كما تؤكّد وصولهم إلى سواحل شمال أفريقيا، وما زالت المدن الأثرية في ليبيا وتونس تشهد على إنجازاتهم الحضارية، فلبنان بطبيعته قائم على الانفتاح والصلات التجارية، وتبادل المصالح بصورة سلمية، ولكن مصيبة لبنان الذي كان يتباهى يوما بأن قوته تكمن في ضعفه أنه تحول إلى ساحة لأصحاب المشاريع العابرة للحدود، وأصبح ميداناً لتصفية حسابات الآخرين وتوافقاتهم على حسابه، ومن دون إعطاء أي اعتبار لمصالح اللبنانيين من جميع الانتماءات وتطلعاتهم.

لقد تمكّن حزب الله من السيطرة على الدولة اللبنانية بدعم كامل من النظامين، السوري والإيراني، وتحت شعار المقاومة، وذلك بعد أن تمكّن من إخراج كل الفصائل اللبنانية الأخرى من الساحة، وهي الفصائل التي كانت قد سبقته في التصدّي علنا للاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب اللبناني، ولبنان بصورة عامة.

ولكن يبدو أن صفقة بين النظام السوري وإسرائيل قد تمت في بدايات الحرب الأهلية اللبنانية، مباشرة أو غير مباشرة، المهم أنها تمت، وحُددت بموجبها قواعد الاشتباك، وأسلوب التسويق، والخطوط الحمراء. ولم يكن النظام الإيراني، لاحقاً، بطبيعة الحال بعيداً عن الطبخة، وذلك بعد إخراج منظمة التحرير الفلسطينية، قيادة وقواعد، من الساحة اللبنانية بالقوة، سواء من الجانب الإسرائيلي في معركة بيروت صيف 1982، أم من نظام حافظ الأسد في معركة طرابلس ديسمبر/ كانون الأول 1983.

ليس سراً أن المنطقة تشهد حالة انسداد الآفاق أمام اي حل سياسي مطلوب لتجاوز الواقع المضطرب الذي تعيشه منذ عقود. وقد بلغ هذا الاضطراب، في يومنا هذا، ذروته نتيجة التصادم الحاد الجاري بين توجهات الإدارة الأميركية الحالية والمشروع الإيراني الذي من أهدافه إضعاف الدول العربية المجاورة والهيمنة عليها، وحتى الهيمنة على تلك الدول التي تعتبرها إيران ضمن مجالها الحيوي، وهي تستغل في ذلك الورقة المذهبية بغرض بلوغ أهداف سياسية توسعية، لم تعد مراميها وأبعادها خافيةً على أحد.

وقد أصبح الوضع اللبناني غير السوي جزءاً من الوضعية مسدودة الآفاق التي تعيشها دول عديدة في المنطقة، سورية والعراق واليمن تحديداً، وهي الدول التي تشهد صراعاً بين الإرادات الوطنية والمشروع الإيراني التوسعي الذي يصطدم، بطبيعة الحال، مع مصالح دول المنطقة العربية، كما ويتعارض مع توجهات السياسية الأميركية والإسرائيلية في ظل واقع تغيّر المعادلات الإقليمية والدولية، واحتمالات المواجهة متعدّدة الميادين بين الصين والولايات المتحدة الأميركية.

وكان من الملاحظ باستمرار وجود رغبة دولية، وإقليمية، في المحافظة على الوضعية اللبنانية كما هي، والحرص على احتواء العوامل التي من شأنها تفجيرها. ولكن في ظل إصرار الجانب الإيراني، عبر حزب الله، على تحميل لبنان بما يفوق طاقته بكثير، والاستمرار في نهج قضم الدولة، والدفع بالقوى المجتمعية والسياسية اللبنانية التي هي خارج الحكم نحو زاوية المقهورين، كان هناك ضغط دولي عبر الإجراءات الاقتصادية والتضييق على حزب الله وشرايين الدولة الاقتصادية التي باتت، في حكم الواقع، تحت سيطرة الحزب المذكور. ومع تراكم نتائج الفساد المزمن الذي تميزت به الدولة اللبنانية منذ عقود، سيما ما يتعلق منها بالسيطرة على المعابر، وتجارة الممنوعات، والهيمنة على الاقتصاد الموازي، وذلك بالتنسيق مع النظام السوري، وبرعايةٍ وإشرافٍ مباشرين من النظام الإيراني؛ بلغت الأوضاع المعيشية الصعبة أصلاً في لبنان إلى الحد الكارثي، الأمر الذي تجسّد في مزيد من التأزم والتشنج على الصعيدين المجتمعي والسياسي.

وقد عبر اللبنانيون من جميع المكونات المجتمعية، وفي سائر المناطق والجهات اللبنانية عن تذمرهم مما آلت إليه أوضاعهم، وتحرّكوا في إطار ما عرف بثورة تشرين (أكتوبر/ 2019) التي رفعت شعار «كلن يعني كلن» الذي جسّد مطالبة الناس بضرورة رحيل كل الطبقة السياسية الفاسدة، سواء التي هي في الحكم، أم التي استفادت من الحكم. وقد تزامنت تلك «الثورة» مع التحرّك الشعبي في العراق، ومثّل ذلك كله تهديداً جدّياً للمشروع الإيراني التوسعي. ولكن محنة جائحة كورونا، من ناحية، وتحرّكات الأذرع الإيرانية وممارساتها ضمن المجتمعين، العراقي واللبناني، أسهما في الحد من ضراوة الاحتجاجات، من دون أن تعالج أسبابها، أو أن تقنع الناس بعدم مشروعية ما يطالبون به. ثم عادت الاحتجاجات الشعبية في لبنان بقوة في أعقاب الانفجار «اللغز» الذي حصل في المرفأ، الانفجار الذي دمّر نحو ربع بيروت، وعرّى زمرة الحكم حتى من ورقة التوت، وأسقطها أخلاقياً وشعبياً قبل سقوطها السياسي. ما يؤكد أن اللبنانيين قد وصلوا مع هذا النظام الفاسد إلى نقطة اللاعودة، ولم تعد كل الجهود التخديرية، سواء من الخارج في هيئة مساعدات لن تصل إلى مستحقيها، أم من الداخل في صيغة «فهلوات» ممجوجة، قادرة على إقناعهم بإمكانية إصلاح مجموعة الحكم التي تعاني حتى النخاع من الفساد السرطاني الذي تسببت فيه بنفسها وتستفيد منه، وذلك على حساب معاناة اللبنانيين، وعلى النقيض من تطلعاتهم المشروعة. وقد جاءت استقالات نواب مسيحيين لتؤكد أن التغطية المسيحية لنظام حزب الله قد انتهت صلاحيتها، ولا بد من صيغة جديدة لوّح بها الرئيس الفرنسي، ماكرون، في زيارة «المواساة» التي أحرج بها مجموعة الحكم. ولكن في الوقت ذاته أتاحت الزيارة المعنية للناس فرصة التعبير عن مشاعرهم بمزيد من الحرية والصراحة.

> أصبح الوضع اللبناني غير السوي جزءاً من الوضعية مسدودة الآفاق التي تعيشها دول عديدة في المنطقة
>
> أن يظل لبنان بقيادة حزب الله وواجهاته التزيينية في دائرة المشروع الإيراني معناه أنه يقف في مواجهة شعوب المنطقة ودولها

ويتمركز الاهتمام اليوم حول مرحلة ما بعد تفجير مرفأ بيروت. وتتعدّد النظريات والآراء في هذا المجال. هناك من يرى أن ما حدث كان نتيجة فعل تخريبي، شبيهٍ، إلى حد ما، بسلسلة الحرائق والتفجيرات الغامضة التي باتت من الظواهر المألوفة في إيران. ويرى أصحاب نظرية أخرى أنه ليس من المستبعد أن يكون الجانب الإيراني، بالتنسيق مع حلفائه، هو من تسبب في الانفجار، وذلك بالتزامن مع الموعد الذي كان من المفروض أن تعلن فيه المحكمة الخاصة بملف اغتيال رفيق الحريري قرارها. وربما تكون هناك رغبة إيرانية في دفع الأمور نحو مواجهةٍ مع الأميركان بشروط إيرانية في مناخات الانتخابات الأميركية التي تشهد جدالاً عميقاً بين الديمقراطيين والجمهوريين، وفي أجواء تفاقم نتائج أزمة وباء كورونا التي تعصف باقتصاد البلاد.

هل سيلوذ اللبنانيون بالمثل الشائع: «اشتدّي يا أزمة تنفرجي»؟ أم أن الفرج ما زال بعيد المنال، طالما أن حزب الله يتحكّم بالدولة والمجتمع، وطالما أن الصواريخ التي يمتلكها قادرة ليس على تفجير لبنان، بل والمنطقة كلها؟ لا حل أمام اللبنانيين من دون إبعاد بلدهم، قولاً وعملاً، عن اصطفافات المنطقة واستقطاباتها. أما أن تظل دولة لبنان بقيادة حزب الله وواجهاته التزيينية الفولكلورية في دائرة المشروع الإيراني، فهذا معناه أنها تقف في مواجهة شعوب المنطقة ودولها في معركةٍ لا يستطيع لبنان تحمّل تكاليفها وأعبائها، كما أنه لن يتمكّن من تحمّل مسؤولية نتائجها التي لن تكون قطعاً في صالح اللبنانيين، كل اللبنانيين، ومن دون أي استثناء، بل هي معركة الآخرين على الأرض اللبنانية، وبالأدوات اللبنانية بكل أسف.

(كاتب سوري)

كيف أخفقت ثورة يناير؟

علاء بيومي

تمر السنوات، وما ينشر عن ثورة المصريين ضد الاستبداد في يناير/ كانون الثاني 2011 من دراساتٍ جادة قليل نادر، وكأن قدر المصريين هو ألا يتعلموا دروس أهم تجاربهم التاريخية. ومن أهم الدراسات التي صدرت عن ثورة يناير كتاب الصحافي الأميركي، ديفيد كيركباتريك، «في أيدي العسكر» (INTO THE HANDS OF THE SOLDIERS) والذي يتضمن معلومات وملاحظات مهمة عن سلوك مختلف الفاعلين السياسيين المصريين والأجانب خلال سنوات الثورة الأهم، وحتى الانقلاب العسكري في 3 يوليو/ تموز 2013، جمعها كيركباتريك، بحكم عمله مراسلا لصحيفة نيويورك تايمز في القاهرة خلال تلك الفترة.

والشهادات المهمة التي جمعها عزمي بشارة في كتابه من جزأين «ثورة مصر.. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير» و«ثورة مصر.. من الثورة إلى الانقلاب» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، وهو أهم دراسة توثيقية أجريت عن تلك الفترة، خصوصاً أنه تضمن شهادات ومقابلات مهمة مع نشطاء وسياسيين، ربما تغيرت توجهاتهم السياسية كثيرا خلال السنوات الأخيرة، هذا بالإضافة إلى رؤى تحليلية ثاقبة عن تطور مصر السياسي، وكيف قاد إلى ثورة يناير والتحدّيات التي واجهتها.

وصدر في مارس/ آذار الماضي كتاب مهم للباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عبد الفتاح ماضي، بعنوان «عثرات في الميدان: كيف أخفقت ثورة يناير في مصر؟»، ويتميز بطبيعته التحليلية، وتركيزه على مفهوم «التحول الديمقراطي»، وهو من أهم المفاهيم الأساسية التي كان يجب أن تشغل المصريين منذ ثورة يناير، ولكنها تبدو غائبة. ويؤكد ماضي في بداية كتابه طبيعته التحليلية، والتي لا تركز على الرصد أو التوثيق، بقدر ما تركز على تقديم تفسير شامل لأسباب إخفاق الثورة. ويتميز الكتاب بقصره نسبيا (300 صفحة)، وبأسلوبه السهل الواضح للغاية، وعباراته المكتوبة بعناية وبحث وطني مشغول بقضايا الديمقراطية وبناء دولة المؤسسات وحكم القانون، ودور مصر في محيطها العربي ومواجهة ضغوط الخارج، ما يجعل قراءة الكتاب ضرورية للمعنيّين بتقدّم مصر السياسي، أو بتحرّرها من الاستبداد الداخلي والتبعية للخارج.

يقول ماضي إن تاريخ مصر السياسي الحديث دار حول قضيتين أساسيتين، الاستقلال والدستور. وبهذا تعد ثورة يناير جزءا من هذا التاريخ، لسعيها إلى بناء دولة ديمقراطية تقوم على حكم القانون والمؤسسات، وذلك في مقابل الدولة التي أسسها تدخل الجيش المصري في السياسة منذ عام 1952، والتي عجزت عن بناء دولة المؤسسات، وتسببت بخسائر داخلية وخارجية فادحة، وفي مقدمتها هزيمة عام 1967 وإقصاء الشعب وإرادته من المعادلة السياسية، والفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية، واستمرار التبعية للخارج في صور مختلفة.

ثم يتحول الكتاب إلى الحديث عن مفهوم التحول الديمقراطي، وهو محور الكتاب وفكرته الأساسية، وكيف غاب هذا الأمر عن مختلف القوى السياسية التي قادت ثورة يناير. حيث يرى المؤلف أن هدف الثورة التي أجهضت لم يكن الدفاع عن الشريعة أو قضايا الهوية الدينية أو العلمانية، كما لم يكن في التركيز على الانتخابات أو كتابة الدستور، وطبعا لم تقم الثورة لكي يتولى الجيش الحكم بعد حسني مبارك. الثورة قامت لنقل مصر من دولة استبدادية إلى دولة ديمقراطية، تنتقل فيها مصر تدريجيا من دولةٍ تحكمها أقلية صغيرة نافذة إلى دولة قانون ومؤسسات واستحقاقات ديمقراطية مختلفة.

وسيلة تحقيق ذلك، كما يوضح الكتاب، تبدأ باتحاد القوى السياسية التي قادت ثورة يناير وتوافقها على التحول الديمقراطي هدفا لها في مرحلة ما بعد رحيل مبارك عن السلطة، وانخراطها في حوار جاد ومستمر لتوحيد صفوفها وتطوير أجندة واضحة لنقل السلطة من قوى النظام القديم، وفي مقدمتها المؤسسات الأمنية الحاكمة، إلى قوى مدنية تعبر عن الثورة والقيم الديمقراطية. لم يتحقق هذا الهدف، بل تحولت فكرة وحدة القوى السياسية وتوافقها إلى مسبة ومصدر صراع دائم بين أنصار القوى السياسية، نظرا إلى سيطرة الاستقطاب السياسي والصراع على العلاقة بين قوى الثورة المختلفة.

يكتب عبد الفتاح ماضي أن القوى الشبابية المصرية التي تقدّمت بعض صفوف ثورة يناير فشلت في تنظيم نفسها، ولم يتبق إلا التعويل على قوى المعارضة التقليدية، وفي مقدمتها التيار الديني بقيادة جماعة الإخوان المسلمين، والقوى المدنية التي شاركت في حركات مثل الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) وحملة محمد البرادعي وبعض الأحزاب اليسارية والليبرالية. وللأسف، سرعان ما وقعت تلك القوى في خلافاتها القديمة نفسها. وهنا يرصد الكتاب محاولات تلك القوى للحوار قبل الثورة وبعدها، فيكشف عن الضعف الشديد الذي اعترى تلك المحاولات.

لم تنتبه القوى السياسية إلى أن استيلاء المجلس العسكري على السلطة بعد تنحّي مبارك يعد انقلابا عسكريا، ولم تتنبه إلى أهمية إخراج الجيش من العملية السياسية، وضمان عدم انخراطه في السياسة، بل حاولت التقرب منه على فترات مختلفة، ففي البداية تقارب منه الإخوان المسلمون، وشجعوا مسار الانتخابات، وكأن الثورة التي قامت في مصر «ثورة انتخابية»، وهو مصطلح يكرّره الكتاب، في إشارة إلى أن الانتخابات لم تكن، في حد ذاتها، هدفا للثورة، ولا يمكن مساواتها بالديمقراطية، والأصل أنها تتم بعد الاتفاق على أسس النظام الديمقراطي الحاكم لها.

في المقابل، انشغلت القوى المدنية بالدستور وكأنه هدف في حد ذاته، بدلا من الانشغال بالحوار مع القوى الثورية الأخرى، فالأصل أن الفترات التالية للثورة هي للتوافق وكتابة وثائق دستورية مختصرة تعدّل فيما بعد، والأصل أن تركز على نقل السلطة من قوى النظام القديم إلى تحالف واسع ومتماسك من القوى الثورية المدنية المؤمنة بالديمقراطية، وأن تضمن عدم تدخل أي قوى غير منتخبة في العملية السياسية، وأن تسعى إلى تعزيز حكم القانون والمؤسسات، وتحقيق إنجازات اقتصادية لضمان دعم الجماهير الثائرة.

ولكن قوى المعارضة انشغلت بالتنافس وتسجيل النقاط، كما قامت بتصدير خلافاتها إلى الجماهير، والتي انخرطت في استقطاب سياسي مؤسف. وفي النهاية، ضجر قطاع واسع من المصريين من حالة الاستقطاب السياسي والصراع بين القوى السياسية المختلفة، مفضلا العودة إلى النظام القديم الذي ملأ عقله عقودا بأفكار سلبية عن الديمقراطية والمعارضة، وكيف أن المصريين في حاجة دائما لحاكم قوي ولنظام عسكري.

> لم تنتبه القوى السياسية المصرية إلى أن استيلاء المجلس العسكري على السلطة بعد تنحّي مبارك يعد انقلاباً عسكرياً
>
> الثورات لا تنجح بالجماهير الثائرة، تحتاج نخباً واعية وموحدة ومؤمنة بالديمقراطية ومتطلبات مرحلة التحوّل الديمقراطي

ولا يغفل كتاب «عثرات في الميدان .. «الدور السلبي الذي قام به المجلس العسكري في تقسيم القوى السياسية وإجهاض ثورة يناير والانقلاب عليها، ولا يغفل الدور السلبي للخارج الذي دعم الاستبداد عقودا، ولم يفعل الكثير لدعم ثورة يناير، أو لرفض الانقلاب العسكري. هذا بالإضافة إلى الدور السلبي الذي قامت به قوى الثورة المضادة في الإقليم، وفي مقدمها السعودية والإمارات وإسرائيل، وهي عوامل خطيرة ومؤثرة ومتوقعة، لكنها لن تمنع التحول الديمقراطي في مصر، لو توفرت فيها نخبة سياسية مؤمنة بالتحول الديمقراطي هدفا، وقادرة على توحيد صفوفها وتطوير أجندة عمل واعية ومشتركة، لتحقيق هذا الهدف، ولو طبقت تدريجيا على مراحل.

يعيد الكتاب الكرة إلى ملعب قوى المعارضة المصرية، ويكشف عن أوجه خطيرة لضعفها، فهي تبدو مشغولة عن التحوّل الديمقراطي بأهداف أخرى، في مقدمها قضايا الهوية ومصالحها السياسية وصراعاتها المختلفة، ما يقوّض فرص التحول الديمقراطي، والذي يحتاج نخبة متماسكة ومؤمنة به، وتمتلك رؤية ناضجة للمطالبة به وتطبيقه. خلاصة الكتاب تقول إن الثورات لا تنجح بالجماهير الثائرة، وإنها في حاجة إلى نخب واعية وموحدة ومؤمنة بالديمقراطية ومتطلبات مرحلة التحوّل الديمقراطي الدقيقة والصعبة، تقود الجماهير في مواجهة قوى النظام القديم، وفي مقدمة هذه القوى المؤسسات الأمنية وقوى الخارج، وهو ما لم يتوفر في الثورة المصرية، فأخفقت.

(كاتب مصري في لندن)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads